



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كانت زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري إلى الرياض السمة الأبرز للحياة السياسية في لبنان في الفترة الماضية، إذ طغت على غيرها من الأحداث خاصة وأنها الأولى من نوعها منذ احتجاز الحريري في السعودية بعد تقديمه استقالته في الرابع من تشرين الثاني الماضي.

ويجب القول أنه لم يطرأ في الأشهر الأربعة الأخيرة، وهي المرحلة التي تلت زيارة الحريري الشهيرة إلى الرياض ومن ثم اجتازه، أي جديد على الواقع السياسي في لبنان، سواء على صعيد النأي بالنفس أو ملف السلاح وهما موضوعان يقضآن مضجع الحكم السعودي الذي يعيب على الحريري ضعفه وعدم قدرته على مواجهه حزب الله.

وكانت الحجة الأساس للحريري في الماضي أن الواقعية تفرض عليه السير مرحلياً في نهج التسوية التي يريدها حزب الله ويديرها، لأنه لا يمتلك خيارات حقيقية لمواجهتها. وكان يشدد على أن لا داعي للقلق، لأن الخصوصية اللبنانية تفرض على حزب الله سقفاً من النفوذ لا يمكن أن يتجاوزه، مهما تعاضمت قوته وهو أمر يكتسب نوعاً من الصدق كون الحزب لا يستطيع العبث في الصيغة اللبنانية وهو لا يريد أصلاً إجراء أي تغيير عليها.

وتقول مصادر في تيار المستقبل أنه في المراحل الأولى، خلال احتجاز الحريري وبعد ذلك بفترة قليلة، لم يحظ الحريري بالتفهم السعودي، ولكن، بعد تدخل الوسطاء، وخاصة الفرنسيين، بات السعوديون أكثر اقتناعاً بأن واقعية الحريري مبررة، ولكن جزئياً ومرحلياً، ريثما ينجلي المشهد الإقليمي أكثر، وهو أمر يثبت قلة دراية المسؤولين السعوديين الذين لا يزالون يعتقدون بتغيير موازين القوى في الشرق الأوسط، وربما يراهنون على حدث دراماتيكي كعدوان إسرائيلي على سوريا ولبنان.

وتقول المصادر أن الحريري خرج من السعودية بنوع من التسوية التي تقضي بأن يحد من تنازلاته في خلال ممارسة الحكم، كما في الانتخابات النيابية المقبلة، ثم في عملية تأليف الحكومة، بحيث لا يقع لبنان تماماً في قبضة الحزب.

كان الحريري يعي تماماً أنه غير قادر على الوفاء بالتزاماته، لكنه أعلن تعهده بالخطوط العريضة لما وجّه إليه من السعوديين، وقد ألح على التشاور حول النأي بالنفس، ولم يتخذ أي خطوة تقربه سياسياً من حزب الله. لا بل إنه أعلن في احتفال "البيال" أنه سيخوض الانتخابات في مواجهة الحزب وصعد اللهجة في وجهه.

ويقول مستقبلون أن هذا الأمر نفّس الاحتقان مع السعوديين، ولم يكن من مجال لإنهاء العلاقة مع الرياض وإحداث قطيعة حقيقية، أرادها البعض لا بل عمل عليها، وشرع في مخططات على الأرض لتنفيذ مآربه.

بعد مرور أشهر على استقالة الحريري ومن ثمّ عودته عنها، جاءت زيارة الموفد السعودي نزار العلولا لبيروت.

وقد أبلغ السعوديون الحريري أنّهم سيمضون في دعمه مع اقتراب موعد الانتخابات. وهؤلاء يريدون من الحريري تنسيق معركته الانتخابية مع قوى ١٤ آذار في الدرجة الأولى وخاصة القوات اللبنانية وحزب الكتائب ومسيحيون مستقلون، ثم القوى المحلية في المناطق، ثم النائب وليد جنبلاط.

وقد أقرّت الرياض بصعوبة فكّ تحالف الحريري مع التيار الوطني الحر، وتريد الرياض لجم هذا التحالف وجعله لصالح المستقبل أكثر منه لصالح التيار. لكن دون هذا الأمر صعوبات كثيرة على الأرض خاصة أن لا مخطط تنفيذياً على الأرض لجعل الحريري يخرج عن هذا الحلف. وثمة مأزق حقيقي في محاولة تركيب لوائح حصرية بين ١٤ آذار والحريري تستطيع ضمان الفوز. ويقول نائب مستقبلي أن الحريري حاول أن يشرح للسعوديين أن اتّخاذ مواقف سلبية من التيار في الانتخابات يمكن أن تكون لها تداعيات على العلاقة مع الرئيس ميشال عون بعد الانتخابات وقد تهدد التفاهم على تولّيه رئاسة الحكومة المقبلة. علماً أن البعض أكّد أن عون أبلغ الحريري أنه مرشّحه لرئاسة الحكومة بعد الانتخابات شرط أن يتقدّم فقط على خصومه من دون تحقيق فوز صريح.

وقد أبلغ الحريري رؤيته إلى الموفد السعودي في بيروت، ثم نقلها إلى الرياض، وأطلع المسؤولين هناك عليها، وطلب منهم إبداء الرأي والمشاركة في تقديم الاقتراحات التي يرونها مناسبة لضمان الهدف الذي يريدونه. وقد عاد إلى تكرار مقولته وإن بصيغة أخرى، مشدداً على فوائد العلاقة الجيدة مع رئيس الجمهورية، ما قد يؤدّي إلى إقامة علاقات جيّدة بينه وبين السعودية.

ومن المرجّح أن يكون الحريري قد وضع خارطة طريق مع السعودية استعداداً للانتخابات. وذلك لإدراك زعيم المستقبل أن السعودية ستبقى المرجعية التي لا بدّ منها للسنة في لبنان، وأن موقع رئاسة الحكومة في لبنان لا يصل إليه أحد إذا لم يحظَ ببركة السعودية، وأن أي طلاق، مستبعد، بين السعودية والحالة الحزبية، مكلف جداً، وهو أمر معلوم لدى الجميع وإذا كان بعض خصوم الحريري في الحالة السنيّة قد حاولوا الاستفادة من واقع متوهّم بتأزّم العلاقة إلاّ أنّهم باتوا اليوم أكثر إدراكاً لواقع الأمور.

ويؤكد متابعون مستقبليون على هذه النقطة قائلين أن الشكوك حول علاقة الحريري بالسعودية غير صحيحة والعبرة بالنتائج، و"سنرى دعم السعودية للبنان ولسعد الحريري"، ويشيرون إلى أن نداء رئيس الحكومة الشهرير بأن تيار المستقبل لا يملك الأموال لخوض الانتخابات أعطى مفعوله، وسيترجم هذا الأمر في الأيام المقبلة من خلال الحملات الانتخابية التي سترتفع وتيرتها وستكون الرياض داعمة لها.

ويقول متابعون من قوى ٨ آذار لمآل الأمور بين الزعامة السنّية في لبنان والسعودية، أن الأخيرة قسمت تحركها إلى محورين: الأول باتجاه لبنان الرسمي لإعادة تحسين العلاقة معه. والثانية باتجاه تدجين الحريري.

وقد وضعت شرطاً بالطبع، وافق عليه الحريري فوراً، بعدم التحالف أو التعاون مع حزب الله، وهو ما يبادر الحريري إلى تطبيقه قبل دعوته إلى زيارة الرياض، وبالتالي كان سبباً مهماً بالدفع في اتجاه توجيه الدعوة.

ودعت الرياض إلى تضيق مساحة التعاون أو التحالف الانتخابي مع التيار الوطني الحر ليقتصر على دائرتين أو ثلاث. والمعلوم أن الطرفين كانا اتفقا مبدئياً في وقت سابق على التحالف في كل لبنان. وعلى هذا الصعيد، تطلب الرياض الإبقاء على العلاقة الإيجابية مع الرئيس ميشال عون مع فصل هذه العلاقة عن التيار الوطني الحر إذ يجب أن تكون العلاقة وفق أطر محدّدة لا تتجاوز المواقف السياسية الاستراتيجية التي ترغبها السعودية.

ثم اشترطت، وقد حصل ذلك خلال الزيارة الأخيرة، إعادة تحسين العلاقة مع أطراف ١٤ آذار ولملمة صف هذا الفريق.

وتقول المعلومات في هذا المجال أن السعودية تُبدي اهتماماً خاصاً في إعادة تحسين العلاقة بين الحريري ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي تخصّصه بتقدير عال. لكنها في الوقت نفسه لا تريد، كما ردّد البعض، أن يكون فريق ١٤ آذار بقيادة جعجع وتفضّل أن تبقى القيادة للحريري. وتضيف وجهة النظر هذه أن القيادة السعودية تريد، إذا لم تتمكّن من إعادة إحياء هذا الفريق، أن تخفّف من آثار الانقسامات بين أطرافه وتعمل على تقليل الموانع وتوسيع التقاطعات والتوافقات بين أطراف ١٤ آذار لا سيما بين الحريري وجعجع.

لكن، في نظر خصوم الحريري، فإنّ الزيارة الأخيرة له ليست إلاّ بداية لمرحلة جديدة، فالحريري الذي ذهب من دون أن يرافقه أي من فريق عمله أو وزرائه، ناقش مع المسؤولين السعوديين ملفات أساسية معظمها مرتبط بالخيار الذي سلكه قبل انتخابه العماد ميشال عون رئيساً ومن ثم تحالفه مع التيار الوطني الحر.

ويقول مقربون من شخصية سنّية منازعة للحريري أن المآخذ السعودية في حقيقتها لم تكن مرتبطة بموقف سلبي من الحريري نفسه، بل بالخيار الذي أدى إلى تراجعات تراها السعودية خطيرة، وهي التي تخشى من أن تصب تلك التنازلات لمصلحة المشروع الإيراني بحيث يسيطر على لبنان، بعد أن يتمكّن من تغيير التوازنات الداخلية، والفوز بالانتخابات وتشكيل "حكومات مخلّة بالتوازن، والأهمّ إضعاف الدور السنّي وتأثيره في المعادلة اللبنانية بفعل قانون انتخاب قد يؤدّي إلى اختراق حزب الله التمثيل السنّي بنسبة تقارب الثلث وهو الأمر الذي قد يحصل للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٥.

من هنا، ترى السعودية في الأمر قلقاً كبيراً، هي التي تفقد أوراقها في المنطقة الواحدة تلو الأخرى، ويقول مستقبلليون مخاصمون للحريري أن الرياض لا تزال تنظر إلى الحريري نظرة ثابتة إلى موقعه ودوره، ولا تريد للعلاقة معه أن تعود إلى مرحلة ما بعد الاستقالة، وهي بالفعل سلكت طريق طيّ الصفحة، لكن في المقابل هناك نقاط أساسية يجب معالجتها من قبله. لذا، فإنّها تنتظر الأفعال منه، وستكون المرحلة الجديدة في العلاقة مع الحريري بداية إيجابية، لكن لن تكون على حساب الأطراف الآخرين الذين أثبتوا ولاءً كبيراً لها.

في كل الأحوال، يقول متابعون للزيارة، من أوساط تيار المستقبل، أن نتائجها كانت إيجابية وقد لخصتها الصورة التي نشرها الحريري مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وشقيقه خالد. وذلك برغم أن بن سلمان تعمّد عدم لقائه الحريري في اليومين الأولين من الزيارة، ما دفع الأخير إلى تمديدتها بعدما كان من المقرر أن يعود مساءً يوم الجمعة الماضي.

من هنا، والكلام للمستقبليين، يشير هذا الأمر إلى كون الحريري لا يزال يتقدّم الآخرين وهو حليف رئيسي وأساسي في لبنان للسعودية، وهي إشارة ستصبّ حتماً لمصلحته في الانتخابات، ما من شأنه تحسين وضعيته وتحسينها في شارعها.

ويقول البعض أن السعودية تدخل عهد البراغماتية في الملف اللبناني، وهي لم تطلب صداماً مع حزب الله، (وهو أمر مدمر للسياسة السعودية في كل الأحوال)، بل قرّرت أن تتعامل مع الساحة اللبنانية بالقوة الناعمة،

والكلام لقيادي مستقبلي مخاصم للحريري، بما يُعيد التوازن الذي يمنع حزب الله وحتى التيار الوطني الحر من السيطرة على مفاصل الدولة.

من هنا، جاء توقيت التحرك السعودي باتجاه الحريري قبل الإعلان النهائي عن طبيعة التحالفات التي يرسمها تيار المستقبل لخوض الانتخابات التشريعية. ويمكن الاستدلال حول نجاح الزيارة ممّا يرشح من شخصية سنّية مخاصمة للحريري إذ تقول أن صفحة الاستقالة قد طويت فعلاً على تفاهم بإعادة ضخ الحرارة والثقة لعلاقة الحريري بالسعودية، وقد كسب الحريري غطاءً سعودياً، سيمكّنه من الذهاب إلى الانتخابات بهامش حركة واسع من دون الاضطرار إلى التوقّف عند هذا التحالف الجزئي أو ذلك. وهذا برغم إقرار هذه الشخصية وغيرها من الموالين للسعودية والمخاصمين للحريري، بأن القانون الانتخابي سوف يعطي لحزب الله وحلفائه الغالبية، وأن التدخّل السعودي لمنع سيطرة الحزب على هذه الغالبية لن يكون له جدوى.

وفي أوساط تلك الشخصيات ثمة قلق وتموضع في الدفاع، مع إقرار بتحقيق الحريري انتصاراً كبيراً. وثمة خوف من أن تترجم نتائج زيارة الحريري، انقراضاً على خصوم سياسيين لم يعودوا يمتلكون أي سند إقليمي، أو أي قدرة على المقاومة، فهم باتوا محاصرين بحكم كونهم خارج هيكلية الدولة وأجهزتها، وبحكم افتقارهم لأي دعم عملي أو سياسي، وبالتالي، باتوا في موقع الخاسر.

لا بل إن بعض هؤلاء بات يخشى من تراجع سعودي بعد غياب لبنان عن الأولوية السعودية وترك الأمور على حالها والتعامل مع نتائج الانتخابات وفق الأحجام التي ستنتج عنها.

ولا تذهب هذه الأطراف إلى حدّ توقّع التحلّي السعودي عنها، لكنها تتحصّر لخوض معركة الانتخابات من دون أي غطاء إقليمي وتحت ضغط حصار تستعمل فيه كل الأدوات "المشروعة وغير المشروعة"، من خدمات وإمكانات مالية وأجهزة الدولة "التي يتم تجييرها في خدمة لوائح القوى المشاركة في التسوية". وبات جلياً ما تتمناه القوى المخاصمة للحريري أن تتمكّن من تركيب لوائحها التي تأمل من خلالها الحفاظ على تمثيل نيابي معقول يمنع أصحاب الآخرين من اجتياحهم.

في كل الأحوال، سيُنَى على نتائج الانتخابات مستوى تركيب السلطة السياسية الجديدة التي، وإن كانت لن تختلف كثيراً عن السائدة حالياً، فإنّ المشهد المُقبل سيرسم ملامح السياسة الداخلية لمرحلة طويلة مقبلة، في الوقت الذي لن يتمكّن أي فريق من السيطرة الكبيرة جرّاء القانون الحالي للانتخابات.

العلاقة بين الحريري وجعجع

يعد مصير العلاقة بين الرئيس سعد الحريري ورئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع، الأبرز على صعيد العلاقات بين الأفرقاء السياسيين في هذه المرحلة.

ويبدو أن ثمة خرق طراً على صعيد العلاقة بين، وإن كان من المُبكر الحديث عن انقلاب إيجابي على هذا الصعيد وهو الأمر الذي سيخضع للكثير من التدقيق في الأيام المقبلة.

ويقول مقربون من القوات أن اللقاء بين الجانبين بات مسألة وقت وإن طال، في الوقت الذي لا يريد أحد من الجانبين، وخاصة جعجع، إظهار نفسه وكأنه الباحث عن اللقاء بعد أن ظهر زعيم القوات كذلك في الفترة الماضية، وكأنه أراد التكفير عمّا اقترفه في رهانه على عدم عودة الحريري إلى البلاد ونجاح الانقلاب عليه.

يتوهم جعجع وغيره من المخاصمين للحريري في قوى ما يعرف بـ ١٤ آذار، أنهم باتوا أقرب إلى السعودية من زعيم المستقبل وهو أمر يجافي الصواب من قبل هؤلاء.

وبعد أن يخرج أصحاب هذا الرأي من هذا الوهم، سيدخلون في وهمٍ آخر مؤداه أن الحريري سيعود من السعودية مدجّناً، بينما ستثبت الوقائع العكس. وسيعود الحريري أكثر تشدّداً تجاه من طعنه في ظهره، وذلك بسبب موقفه القوي والصلب والمدعوم عربياً ودولياً، وإن كان سيراقي ضرورات براغماتية انتخابية آنية، ولكن الأرجح أن ما حصل سيتترك ندوباً على صعيد العلاقة بين الحريري ومن تأمر عليه.

وسيقارب زعيم المستقبل علاقته مع جعجع من باب أن الأخير في حاجة إليه أكثر ممّا هو في حاجة إلى زعيم القوات. وهو إذ سمع كلاماً سعودياً إيجابياً تجاه جعجع الذي يبقى حليفاً للسعودية مهما كانت الظروف

وستظلّ الرياض داعماً مادياً أساسياً له، إلا أنّ الأمور تشير إلى أن الحريري لا يزال يتفوق على زعيم القوات في مكانته عند السعودية، التي لا تريد فرض العلاقة مع جعجع عليه وكل ما تريده يتلخّص في لملمة العلاقة بين الجانبين مع إعطاء الحريري هامشاً في مناوآته الأذاريّة.

وتريد السعودية تجنّب سقوط مقاعد إدارية في يد حزب الله والحلفاء، وخاصة في المناطق المسيحية، وهو أمر تخشى منه في ظلّ العلاقة المتنامية بين الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون.

من جهة زعيم المستقبل، فإنّه يعتقد أنه باستعادة العلاقة الوطيدة مع السعوديين واستعادة رصيده لديهم على مختلف المستويات، أصبح باستطاعته تمرير سياساته عليهم بعد أن بات قادراً على إقناعهم أكثر بواقعية انفتاحه وبالنهج الذي يسلكه.

والأمر مغاير بالنسبة إلى جعجع الذي يعتقد أن اهتمام السعوديين بلبنان عشية الانتخابات هدفه أن يضعوا أسس تموضع جديد للحريري في الانتخابات ضمن صف ١٤ آذار.

وقد حاول مقربون من السعودية الإيحاء إلى حلفائهم في لبنان ومنهم جعجع، أن الرياض تتفهم ظروف الحريري، ولو رغماً عنها، ومنها تحالفه مع التيار الوطني الحر، كون الحريري يصرّ على مسامعهم أن في استطاعته تحقيق فوزاً مقبولاً في الانتخابات، وإن كانت التقديرات تُشير إلى أنّه سيخسر ما يقارب ثلث كتلته في الانتخابات، ولكن هذا الأمر ليس دقيقاً تماماً.

من هنا، لا مصلحة للسعودية في خسارة الحريري للسراري الحكومي في هذه المرحلة، لأن البدائل المطروحة لن تكون من صف حلفائهم، وسيكون الحريري الجديد الخيار الأقل سوءاً.

وقد طلب هؤلاء من الحريري أن يضع التحالف مع جعجع وسائر قوى ١٤ آذار كأولوية انتخابية، وأن يقلّص تحالفاته مع القوى الحليفة لحزب الله إلى الحد الأدنى. وهذا ما التزم به الحريري فعلاً. وهو سيشكل لوائح المستقبل انطلاقاً من هذا المعيار.

وتقول قراءة "وسطية" للعلاقة بين الجانبين، أن رئيس الحكومة عاد من السعودية، بعد أن سمع تشجيعاً من القيادة السعودية بالتعاون مع القوات اللبنانية انتخابياً، وقامت السعودية بتقريب وجهات النظر بين الطرفين،

وباعتقاد السعودية أن التحالف بين الحريري وجعجع هو لمصلحة لبنان ولمصلحة الخط العربي ضد النفوذ الإيراني في لبنان. وهي لازمة سعودية لا بل هوس لدى الرياض التي ترى أوراقها تتساقط في المنطقة الواحدة تلو الأخرى.

لكن في كل الأحوال، فإن ما بعد الزيارة الأخيرة للحريري إلى السعودية ليس كما قبلها على صعيد العلاقة بين زعيمة المستقبل والقوات. وسيكون ثمة تقارب بين الجانبين يقوده الوزير ملحم رياشي من جهة القوات، والوزير غطاس خوري من جهة المستقبل، وقد دخل الجانبان في تفاصيل انتخابية تمهّد للقاء بين الحريري وجعجع الذي من المخطّط أن يأتي عامّاً "للصورة" أكثر منه لبحث دقائق الأمور، وإن كان سيؤسّس لفترة ما بعد الجفاء.

وعُلم أن الرياشي وخوري قد توصّلا إلى إعادة التأكيد على عمق العلاقة الإستراتيجية التي تربط بين القوات والمستقبل، بعدما كانت أطراف عدّة قد حاولت الدخول للفصل بينهما، وفشلت في تحقيق هدفها، كما يقول القواتيون.

لذا، فإنّ الإصرار اليوم هو لدى الطرفين على الحفاظ على هذه العلاقة انطلاقاً من الحرص على "الحفاظ على التوازن الوطني وعلى المشروع السيادي في لبنان"، كما يقول أيضاً القواتيون الذين يكثر من ترداد المصطلح الفارغ لـ"السيادة". ويقول هؤلاء المتابعون أنّه ممّا لا شك فيه أن هذه العلاقة تعرّضت إلى الإهتزاز، ولكنها لم تسقط إطلاقاً، بعدما أظهرت كل المحطات التي مرّت بها أنها غيوم صيف وليس أكثر، كما حصل مؤخّراً. فالطرفان قد حافظا على جسور التواصل بينهما، ولم تحصل أية قطيعة سياسية ولم تنهار العلاقة بسبب ما يجمع الطرفين.

وقد عرض الطرفان آليّة التحالف بين الفريقين، إذ جرى استعراض الدوائر الإنتخابية التي من الممكن التحالف فيها، في ضوء الموقف المبدئي على ضرورة التحالف، مع الأخذ بالإعتبار طبيعة القانون الإنتخابي الذي يضع في المرتبة الأولى مصلحة الأطراف الذاتية على التحالفات الإنتخابية، لذلك، تمّ التركيز على المصلحة المشتركة التي تجمعها في بعض الدوائر.

وقد توصل الطرفان فعلاً إلى اتفاق مبدئي على التحالف في الدوائر التي تمّ التوافق عليها بينهما، أي في الدوائر التي يظهر فيها مصلحة مشتركة للطرفين. وبينما يترتّب المستقبلون في تصنيف هذا الأمر بالتحالف العريض، والاكتفاء بالقول أنه سيكون على "القطعة"، يقول القواتيون أنه قد أسس إلى تحالف إنتخابي مشترك يرتكز على تحالف وطني استراتيجي سياسي.

ويقول البعض أن هذا الاتفاق المبدئي سيؤدي تلقائياً إلى لقاءٍ مثمرٍ بين الحريري وجعجع الذي اقتنص اللحظة الزمنية مع قرب الانتخابات وحاجة الحريري إلى الأصوات القواتية في بعض الدوائر ناهيك عن الضغط السعودي الذي أثمر تقارباً من الحريري تجاهه، وإن كان بشروطٍ أقرب إلى تلك التي يفرضها زعيم المستقبل.

في خلاصة الأمر، تشير المصادر إلى أن الضغط السعودي أثمر تقارباً بين الجانبين، لكن الرياض تركت لهما حرية التقدير، مع دفعها إلى أن تكون العلاقة تكاملية واستراتيجية، وأن يكون التواصل قائماً في كل وقت، كون السعودية، وفقاً للأوساط المتعاطفة مع الرياض، تحرص على مشروع الدولة وعلى الإستقرار، وذلك انطلاقاً من إدراكها أن الطرفين الأساسيين اللذين في إمكانهما الدفاع عن مشروع الدولة والحفاظ عليها وتثبيت الإستقرار النهائي هما المستقبل والقوات.

وينقل هؤلاء أن القيادة السعودية، تعتبر أن أي خلل في العلاقة بين الطرفين، ينعكس سلباً على الميزان السياسي في لبنان، أي في معنى آخر، مواجهة حزب الله، وبالتالي، فهي تريد أن تبقى العلاقة تكاملية واستراتيجية!

الموضوع الفلسطيني

لا بد من كلمة حول الموضوع الفلسطيني إذ عُلم من مصادر فلسطينية مطلّعة أن الرئيس سعد الحريري قد تلبّغ في طريقة مباشرة خلال لقائه الأخير مع الملك الأردني عبد الله الثاني، قبل فترة وجيزة، أن مشروع

توطين الفلسطينيين في دول الطوق العربي حول إسرائيل، قد بات حقيقة ويجب عليه أن يتأقلم مع الموضوع لا بل التعامل معه كأمر واقع.

كما سمع الحريري كلاماً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ماضٍ في هذا الأمر حتى النهاية في إطار تصفية القضية الفلسطينية، وأنه مهّد لهذا القرار عبر تخفيض ميزانية الأونروا كخطوة أولى للإنسحاب نهائياً من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

ويجب القول أن الإعلان عن عدد لا يتعدى الـ ١٧٤ ألفاً للاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يعدو كونه تمهيداً لهذا القرار، وقد سمع الفلسطينيون رسمياً هذا الرقم من المسؤولين اللبنانيين ومنهم حسن منيمنة وقد بات الأمر مفصوحاً.

وثمة مخاوف من هذا الموضوع كون لا ميزانية تكفي للأونروا وهو أمر سيتجبر مع حلول شهر حزيران المقبل، إذ إن الميزانية ستصبح في خبر كان.

وتحضيراً لهذا الأمر، ثمة ضرورة لتحرك فلسطيني جدّي على الأرض لعلّه يواجه هذا الأمر. ويجب أن يتعدّى الأمر إطار المخيمات، وي طرح البعض تحركات خارجها قد تشمل قطع الطرقات لربما تنتبه السلطة اللبنانية لهذا الخطر الذي يتهدّد لبنان، مثلما يتهدّد مستقبل اللاجئين الذين يعتبرون العودة إلى فلسطين قضيتهم الأولى.

كما ي طرح البعض تنفيذ مسيرات نحو الحدود اللبنانية الفلسطينية. وفي حال تنفيذ هذا الأمر، من الممكن أن يأخذ المعنيون الأمر بجديّة أكثر، خاصة وأن الأمور لن تعود قيد الضبط وقد تنقلّت من المعنيين على الحدود التي يتخذها الإسرائيليون ومن ورائهم الأميركيين كأمر جدّي.

ويؤكّد الفلسطينيون أن الموقف اللبناني الرسمي يعدّ صامداً في وجه كل ذلك، وسيعلم عن نفسه في القمة العربية المقبلة أواخر الشهر الحالي، لا بل إن لبنان قد يلجأ إلى الانسحاب من جلسات القمة في حال فرض هذا الأمر، أي صفقة القرن، في مقررات القمة.

وعلى صعيد آخر، طرأ تطوّر مقلق على صعيد المخيمات، عين الحلوة خصوصاً، إذ عُلم من مصادر فلسطينية عن دخول عناصر إرهابية يحملون صفة خليجية إلى المخيم، بطريقة سرّية ومن ثم مغادرته سراً بعد

أن التقوا عدداً من الإرهابيين في المخيم، ناقلين إليهم أموالاً ومطالبينهم بإعادة تجميع الخلايا النائمة في المخيم لأمرٍ قد يطرأ أمنياً.

ويلفت البعض إلى خطورة هذا الأمر وطالبت بعض الفصائل القوى الفلسطينية بالتنبّه لها لمواجهة ما يمكن أن يقوم به الإرهابيون، خاصّةً على صعيد أي تفجير للمخيم من الداخل.

يسأل هؤلاء عن دور القوى الأمنية الفلسطينية في المخيم والتي ساهمت في استقراره في الفترة الماضية. ودعت إلى التنسيق بين تلك الفلسطينيين، أي هذه القوة، والدولة عبر الجيش اللبناني المُتمركز على مداخل المخيم، لتجنّب أي أمرٍ مقلقٍ ولتحصين الأمن في المخيم ودرء المخاطر والمؤامرات التي تهب على المخيم من خارج الحدود اللبنانية.

وعُلم أن الفلسطينيين قد تلقوا طلباً رسمياً لبنانياً بإعادة إحياء دور غرفة العمليات المشتركة ولجنة ملف المطلوبين ولجنة العلاقات مع الأحزاب والقوى، وذلك بهدف تحصين الأمن في المخيم ومنع العبث بأمنه مجدداً، وإعادة تسليم المطلوبين للدولة اللبنانية بعد توقّف لعمل اللجنة طال كثيراً.